https://www.doi.org/10.34120/0382-049-190-006

الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين (1950 - 1954)

شرف محمد علي المزعل[1]

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن محتوى الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين، من خلال تحليل المواد المنشورة في مجلة "صوت البحرين" (1950 – 1954)، وتحديد أثر تفاعل القوى الداخلية والخارجية في تطوّر حركة الإصلاح السياسي في البلاد بتلك الفترة. **المنهج:** استخدمت طريقة "تحليل المضمون" لتحليل الخطاب الإصلاحي في جزيرة البحرين في تلك الفترة من خلال محورين؛ حيث اختصّ المحور الأول بحركة الإصلاح السياسي من بداية القرن العشرين حتى عهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (1942 – 1961)، أما المحور الثاني؛ فحللت فيه 17 مادةً إعلاميةً، مُستقاةً من مجلّة "صوت البحرين" تدور حول الإصلاح، من خلال تحديد أساليب الخطاب الإصلاحي، والإحالات المرجعية له، ومواقف القوى الداخلية والخارجية منه. **النتائج:** كشفت نتائج الدراسة أن مُجمل المفاهيم والآراء والأفكار التي تضمّنها الخطاب الإصلاحي في تلك الفترة (1950 – 1954) قد مهّدت الطريق لإصلاحات بنيوية شاملة لاحقة في نظام الحكم، وفي البنى المؤسّسية للدولة، التي طالت المجال السياسي والاقتصادي والتعليمي والصحي، وتزامنت مع وصول الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى سدّة الحكم في عام 1999. **الخاتمة:** خلصت الدراسة إلى أن الخطاب الإصلاحي في البحرين في تلك الفترة كان واضحاً ومحدداً وحازماً في طرح مطالب الإصلاح السياسي، لكنه تأرجح بين الأفكار القومية والتوجّهات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، الخطاب الإصلاحي، تحليل الخطاب، مجلة "صوت البحرين"

(1) أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين، البحرين، الإيميل: salmezaal@uob.edu.bh

- تُسلم البحث في: 2021/10/10، عُدّل في: 2022/1/30، أجيز للنشر في: 2022/3/6.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.222

The reformist discourse in Bahrain in the Mid-Twentieth Century (1950 -1954)

Sharaf M. A. Al Mezaal[(1)]

Abstract

Objectives: The major aim of the current study was to reveal the content of the reformist discourse in Bahrain by analyzing the materials published in "Sawt Al Bahrain" Magazine (1950-1954), and determining the impact of the internal and external forces on the development of the political reform movement in Bahrain. **Method:** The method of "content Analysis" was used to analyze the reformist discourse in the Bahrain island through two dimensions; the political reform movement since the beginning of the twentieth century until the era of Sheikh Salman bin Hamad Al Khalifa (1942 – 1961), and the analysis of 17 media materials from "Sawt Al Bahrain" document revolved around reform. **Results:** The results of the study revealed that the concepts, ideas, and opinions contained in the reformist discourse in that period (1950 – 1954) paved the way for the comprehensive structural reforms in the system of government, and that coincided with Sheikh Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom Bahrain assuming power in 1999. **Conclusion:** The study concluded that the reformist discourse in Bahrain in the mid-twentieth century was clear, specific, and firm in presenting demands for political reform, but it was oscillated between nationalist ideas and Islamic trends.

Keywords: reform, reformist discourse, discourse analysis, "Sawt Al Bahrain" magazine

(1) Assistant Professor, Department of Social Sciences, University of Bahrain, E-mail: salmezaal@uob.edu.bh

- Submitted: 10/10/2021, Revised: 30/1/2022, Accepted: 6/3/2022.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To cite p.222

المقدمة

يعدّ المؤرخ صانع فعاليّات التاريخ، وتتشكل عدّته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي يعلو بها صرح هذا البناء، فالفعل "وثق به" يعني ائتمنه، والوثاقة مصدر الشيء الوثيق المُحكم. والوثيقة لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط، بل إن مضمونها يشمل السجلّات والصحف والمجلّات والمصادر المختلفة وغيرها، وكل ما يمكن للمؤرِّخ أن يستعين به من مادةٍ في كتابة التاريخ (الحسناوي، 2018، ص.3). وتعتبر مجلة "صوت البحرين"، الصادرة في الفترة من 1950-1954، مصدراً مهماً لتأريخ مسيرة الحركة الإصلاحية وتطوّرها في البحرين، ويتمثل دور التاريخ في "تأسيس الوعي الصحيح للأمّة، خاصةً إذا كانت تعاني ما يعانيه العرب في حاضرهم، ويمكن أن تمدّهم بعناصر الرؤية الصحيحة للواقع"، كما أن "الوعي بحقيقة التاريخ شرط لا بدّ منه لفهم الواقع" (المزعل، 2018، ص.47).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها، بحسب علم الباحثة واطلاعاتها، تُعتبر المحاولة الأولى من نوعها لتحليل الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين من منظورٍ تاريخيٍ نقدي، وذلك من خلال الاعتماد على مجلة "صوت البحرين" 1950-1954 وثيقةً أوّلية مهمّة. كما تتجلّى أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل العلاقة بين المُتغيِّرات الداخلية والخارجية، وانعكاساتها على تطوّر الحركة الإصلاحية في دولةٍ صغيرةٍ في النظام الدولي، هي البحرين، خصوصاً أن منطقة الخليج والجزيرة العربية قد شهدت في تلك الفترة أحداثاً تاريخيةً مفصليةً تركت أثراً واضحاً في تطوّر حركة الإصلاح والتنوير المعرفي والتحديث الحضاري لدول تلك المنطقة، ومن بينها البحرين.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الكشف عن توجّهات الخطاب الصحفي للحركة الإصلاحية في البحرين في منتصف القرن العشرين، وذلك من خلال الاعتماد على مجلة

"صوت البحرين" وثيقة أوليّة وأساسية ومهمة. وتهدف الدراسة إلى ربط الحركة الإصلاحية في البحرين بتأثير المتغيِّرات الداخلية والخارجية، وتركِّز في نطاقها الزمني (1950-1954) على الكشف عن الأطر المرجعية للخطاب الإصلاحي، ورصد أثر المتغيرات على الخطاب الإصلاحي في تلك الفترة التاريخية.

تساؤلات الدراسة

تتوخّى الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما أهم توجّهات الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين، كما تبرزه مقالات مجلة "صوت البحرين"؟ كما أن هناك تساؤلاً فرعياً مُشتقاً من هذا التساؤل الرئيس، هو: ما العلاقة بين المتغيّرات الداخلية والخارجية في صياغة خطاب الإصلاح السياسي في البحرين؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة –بشكل أساسي– على المنهج الوصفي المسحي الذي يعتبر من أنسب مناهج البحث العلمي ملاءمةً للدراسات الوثائقية؛ حيث يهدف إلى دراسة الظاهرة التاريخية في إطارها الزمني، ويسمح بدراسة المتغيّرات الداخلية والخارجية، والرصد والتحليل لتأثيرها في الظاهرة قيد البحث (عبدالحميد، 1992، ص.93).

وتوظف الباحثة المنهج التاريخي بهدف "دراسة وقائع الأحداث التي حدثت في الماضي من خلال جمع المعلومات والبيانات حولها بطريقةٍ منطقيةٍ، وتحليلها وتفسيرها للتوصل لاستنتاجاتٍ محدّدة، تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط للمستقبل" (حسين وأحمد، 2012، ص.51).

عينة الدراسة

عند استخدام طريقة تحليل المضمون، يتم سحب عينة البحث من ثلاثة مستويات، وهي: مستوى المصادر، ويتمثل في مجلة "صوت البحرين"؛ ومستوى التواريخ، أي الإطار الزمني للدراسة 1950-1954؛ ومستوى المضمون (أوزي، 2016، ص.20)،

ويتمثل في المواد الإعلامية التي تعالج قضية الإصلاح. ونظراً إلى أنه قد صدر خلال تلك الفترة الزمنية 46 عدداً من مجلة "صوت البحرين"، فقد اختير 18 عدداً، تتناول موضوع الإصلاح؛ إذ تشير البحوث إلى أن اختيار عيّنات تتألّف من 6 أعداد أو من مضاعفات العدد 6 يؤدّي إلى نتيجة تحليل أعداد سنة كاملة (Wimmer & Dominick, 1994, p.214). وفي المرحلة التالية، حُلّلت جميع المواد الإعلامية ذات العلاقة بموضوع الإصلاح في الأعداد المُختارة من المجلة، ومجموعها 27 مادةً، وهي تعكس مُجمل الآراء المُعبِّرة عن الحركة الإصلاحية في جزيرة البحرين في تلك المرحلة التاريخية المفصليّة.

حدود الدراسة

تمتدّ حدود الدراسة خلال فترة صدور مجلة "صوت البحرين"، وهي أربع سنوات، وتبدأ من شهر أغسطس عام 1950، الموافق لذي القعدة من عام 1369هـ، حتى شهر يوليو عام 1954، الموافق لذي الحجة من 1373هـ، وقد حُلّلت المواد الخاصة بالإصلاح في المجلة خلال هذه الفترة التاريخية.

الدراسات السابقة

تتوافر بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإصلاح المجتمعي في الصحافة، منها –على سبيل المثال– دراسة العتيبي (2019)؛ حيث وظفت مقاربة التحليل النقدي للخطاب لفيركلوف (Fairclough, 1995)، التي تنظر إلى الخطاب الصحفي بصفته النشاط الإعلامي الذي يعكس الرؤية العامة للبنية المجتمعية، ويتم التركيز على مستويات التحليل الصحفي اعتماداً على المقاربة بثلاثة مستويات: المستوى النصّي، ومستوى الممارسات الخطابية، ومستوى المؤثرات الخارجية، غير أن الدراسة لم تتناول دور المؤثرات الداخلية في تناول قضايا المجتمع.

وهناك دراسة نورهان محمد (2017)، استعرضت فيها قضية الوحدة العربية بين السياق التاريخي والمنظور الخطابي، ثم انتقلت إلى تشكيل الهوية العربية الموحّدة. وتتضمّن الدراسة تحليلاً للوسائل اللغوية التي وظفها الخطاب القومي لتأسيس هويّة عربية موحّدة لجماهيره عن طريق الترويج للوحدة. ومع أن الدراسة

تسعى إلى تحليل التشكّل الخطابي لأيديولوجيا الوحدة في الخطاب القومي العربي، فإنها لم تعالج مسألة التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وأثره في تشكيل الخطاب الإصلاحي العربي.

وهناك دراسة علي محمد (2016)، ركز فيها على أن استقرار الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي جاء بفضل هياكل الحكم التقليدية، غير أن محاولات الإصلاح السياسي فيها جاءت بفضل التغيير في المنظومة الدولية مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي أجبرت الإدارة المحافظة على تبنِّي رؤية تقوم على تغيير منطقة الشرق الأوسط. وقد كان أبرز محطّات الإصلاح في البحرين مرحلة الميثاق الوطني (فبراير 2001)، وما تلاها من تعديلات دستورية، وتشكيل السلطة التشريعية من البرلمان ومجلس الشورى. ومع أن هذه الدراسة قد حدّدت بدقة معوّقات الإصلاح في الخليج والبحرين، فإنها لم تتطرّق لدور الخطاب الصحفي في تهيئة الطريق للمشروع الإصلاحي الشامل للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة في تناول موضوع الإصلاح، فإنها لا تركِّز على تحليل الخطاب الإصلاحي الإعلامي من المنظور التاريخي، ولم تسع للربط بين تأثير العوامل الخارجية والداخلية في فهم العملية الإصلاحية ومضامينها المجتمعية التاريخية، وهو ما تنفرد به الدراسة الحالية. كما تتميّز هذه الدراسة في أنها تركِّز على تحليل الخطاب الإصلاحي في البحرين في فترة تاريخية مفصليّة لم تبحثها الدراسات السابقة بشكلٍ كافٍ، وهي فترة الخمسينيّات من القرن العشرين.

المبحث الأول: حركة الإصلاح والنهضة في البحرين من منظور تاريخي

يشير بلقزيز (1998، ص.98) إلى أن مفهوم الإصلاح في المجتمع يتضمن "التغيير والتعديل نحو الأفضل في ممارسات وسلوكيّات مؤسّسات متسلِّطة أو مجتمعات متخلِّفة". فالإصلاح هو "منهجية، وخريطة طريق وبرنامج عمل، يلزِم

طبعها بالطموح دون السقوط في الحلم المتجاوز بلا حدود لمنطق المُمكن والمُستفزّ لجدليّة الطموح والواقع"، والإيمان بالإصلاح هو الإقرار والاقتناع بأنه "لكل مبادرة إصلاحية ثمن سياسي واجتماعي ومالي" (رجواني، 2007، ص.30). وقد استثارت فكرة "الإصلاح" ردود فعل مختلفة في الوسط العربي؛ فمنها "ما يقبل هذه الفكرة ولكن يرفض أن يكون مضمون الإصلاح من إملاء قوى أجنبية، ومنها ما يقبل الفكرة ويطالب بالنظر في المضمون والأخذ بما هو صالح لنا". وإذا كان الإصلاح، في المرجعية الفكرية الأوروبية، يرتبط "بتغيير الدولة"، فإن الإصلاح في المرجعية العربية الإسلامية يتطلّب "الرجوع بالوضع إلى الحال التي كان عليها قبل طروء الفساد عليه" (الجابري، 2005، ص.19).

إن أرخبيل البحرين يتألف من 84 جزيرةً؛ 51 جزيرة طبيعية و33 جزيرة اصطناعية، ويقع في الجزء الشرقي من الوطن العربي (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص.29). وتبلغ مساحة البلاد نحو 934 كم مربعاً من اليابسة، وتعتبر الدولة الصغرى في دول الخليج الأخرى، ويبلغ عدد سكانها مليوناً و 700 ألف نسمة، بحسب إحصاء عام 2020 (وكالة أنباء البحرين [بنا]، 2020). ومنذ عام 1783، دخلت جزيرة البحرين تحت حكم عائلة آل خليفة. وقد نالت البلاد استقلالها عن بريطانيا عام 1971، ولكن في عام 2002، وبعد استفتاء شعبي عام على "ميثاق العمل الوطني"، تحولت البلاد إلى الملكيّة الدستورية، وأصبح اسم البلاد "مملكة البحرين" .

ومن علامات الوعي السياسي في البحرين، ظهور الحركة السياسية المطلبية في عام 1919 بقيادة الشيخ عبدالوهاب الزياني الذي التفّ حوله أهل البحرين وأظهروا معارضتهم للحماية البريطانية على البحرين، التى تمت عبر مُعاهدتي المُمانعة الأولى (1880)، والمُمانعة الثانية (1892)، والتي تنص على دخول البحرين تحت الحماية البريطانية في الشؤون الخارجية، وما تبعه من تدخّل بريطانيا في الشؤون الداخلية للبحرين عبر المعتمد السياسي البريطاني كلايف ديلي (1921–1926)؛ حيث "رفض المطالب التي تقدم بها الشيخ عبدالوهاب الزياني، وتمثلت

في رفض تطبيق القوانين المدنية والجنائية البريطانية في البحرين؛ لأنها منافية للشريعة الإسلامية، وتأسيس مجلس للإشراف على القضاء، والمطالبة بإصدار لائحة إصلاحات، وتأسيس جمعية وطنية، وإصلاح جهاز الشرطة" (آل خليفة وأبا حسين، 2005، ص.308). وبعد رفض ديلي للمطالب المقدّمة لحكومة البحرين، قام الشيخ عبدالوهاب الزياني في 1920 بإعادة صياغة المطالب، وشملت انتخاب مجلس للشورى، وتأكيد "ضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية في القضاء، والتزام بريطانيا باتفافيتي المُمانعة الأولى والثانية، اللتين لا تتيحان لبريطانيا التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين" (الجبوري والجبوري، 2013، ص.33 – 36).

غير أن الحكومة البريطانية رفضت جميع المطالب المذكورة، ونفت الشيخ عبدالوهاب الزياني وزملاءه إلى سجونها في الهند. ومن جانب الحكم في البحرين، كان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة مؤيداً للمطالب الشعبية؛ كونها مشروعةً، وتوطِّد أركان نظام الحكم، فاشتكاه ديلي لدى حكومته البريطانية عدة مرات لتدخّله المتكرر في الشؤون الداخلية؛ ممّا حدا ببريطانيا "تجنّب التواصل مع الشيخ عيسى، واعتماد تواصلها مع ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى الذي فوّضه والده لإدارة بعض الأمور في الجزيرة" (الرميحي، 1995، ص.308)، بل إن بريطانيا قد أعلنت عزل الشيخ عيسى عام 1923، إلا أنه بقي في الحكم حتى وفاته عام 1932.

وفي يناير 1921 عيّنت بريطانيا الوكيل (المُعتمد) السياسي البريطاني الجديد الميجور كلايف ديلي الذي أعلن منذ بداية تعيينه أنه سينفذ كل الإصلاحات الإدارية المنصوص عليها في الاتفاقيات بين البلدين، وفي 18 يونيو 1921، تسلّم رئاسة بلدية المنامة ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، كما تولّى الإشراف على الإصلاحات الإدارية. وفي 26 مايو 1923 وصل المقيم السياسي البريطاني بالوكالة ستيوارت نوكس وعقد اجتماعاً تاريخياً، بحضور الوجهاء ومُمثلي الفئات المختلفة، وأُعلن عن تشكيل إدارة جديدة وتنفيذ الإصلاحات الإدارية برئاسة الشيخ حمد. وكانت مهمة المُعتمد السياسي البريطاني هي "السعي لتنفيذ السياسة البريطانية القائمة على إجراء الإصلاحات في البحرين؛ لتكون أكثر استقراراً بما

يحفظ المصالح البريطانية، ويجنِّب البحرين خطر الاضطرابات المستمرة بما قد يفسح المجال لقوى أخرى للتدخّل" (سعيد، 2014).

ومن أولى مقدِّمات الإصلاح السياسي والإداري في البحرين تزايد الوعي السياسي في مطلع القرن العشرين، وذلك إبان حكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وتحديداً بين عامي 1900 – 1932؛ حيث شهدت البحرين "ظهور حركات إصلاحية قادها التجار والمُتعلِّمون، طالبت بالإصلاح والمشاركة في الحكم، والتخلّص من المستعمر البريطاني" (منيسي، 2003، ص.44)، إلى جانب "التمسّك بالحكم القبلي، المتمثل في شخص الشيخ عيسى بن علي آل خليفة؛ الأمر الذي جعل الشيخ عيسى يوافق الأهالي على مُقترحهم بتشكيل لجنة أهلية استشارية تضع حداً لتدخّل المُعتمد السياسي البريطاني واستبداده" (البوعينين، 2014، ص.129).

أما على الصعيد التعليمي؛ فإن أجواء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، قد أثّرت في نمو الوعي القومي العربي في عدد من الأقطار العربية، ومن بينها البحرين؛ ومن ثم توجّه أفراد التيار الصاعد المناهض للاستعمار إلى نشر الأفكار القومية في أوساط الشباب بهدف تعزيز الوعي السياسي والالتزام الفكري لديهم بقضايا الأمة العربية. ولذلك تنادى الأعيان الوطنيون لتأسيس مدرسة "الهداية الخليفية" في عام 1919، باعتبار أن "العمل التعليمي هو القناة التي يمر عبرها الفكر الوطني، وهو جوهر بناء الفرد المواطن والطريق الأسلم لنشر الوعي" (وهبة، 2019، ص.23). وبفضل مكانة مدرسة "الهداية الخليفية" ودورها الريادي في التعليم والتنوير الحضاري، لعبت الحركة القومية دوراً مهماً ومؤثِّراً في نشر الأفكار الإصلاحية بين الشباب البحريني الطامح للتغيير.

وتبرز ملامح خيوط مصادر الوعي الوطني والقومي في البحرين من خلال حقيقتين مهمتين:

الحقيقة الأولى أن عثمان الحوراني، آخر مديري مدرسة "الهداية الخليفية"، كان في الأصل مناضلاً قومياً عربياً، أما الحقيقة الثانية؛ فتتمثل في طبيعة "العلاقة التراتبية بين عثمان الحوراني وزملائه المُدرِّسين السوريين والعراقيين عام

1929، ومع زميلهم ساطع الحصري، المرجع الفكري للحركات القومية العربية". لقد أدركت الإدارة البريطانية خطورة هؤلاء المعلِّمين على سياساتها ومصالحها في مُستعمراتها الخليجية؛ ولذلك "أصدر مستشار الإدارة البريطانية بتاريخ 6 فبراير 1930 قراراً بطرد المديريّن عثمان الحوراني وعمر الحوراني في نفس اليوم" (المرباطي، 2013).

وقد لقي انتشار الأفكار القومية والوطنية في البحرين مقاومةً شديدةً من المُستعمِر البريطاني؛ ولذا أوصت السلطة المُعتمد "بتصفية الحركة الوطنية تمهيداً لعزل الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1869- 1923)، وإحداث تغيير في أشكال الحكومة؛ نظراً لما كانت تُؤمله من العثور على النفط" (المحادين، 2003، ص.88).

وعلى النقيض من توقّعات المُستعمر البريطاني، "استمرّ الوعي الثقافي الذي شمل معظم مناطق البحرين في نموّه وامتداده، وكانت مظاهره واضحةً في المؤسّسات الثقافية والأدبية التي نشأت في بداية القرن العشرين" (الخليفة، 1999، ص.182)، "وتمخّض هذا النشاط الإصلاحي عن أربع مدارس أهلية" (المحادين، 1989، ص.29)، وأسفر أيضاً عن افتتاح مدرستين لأبناء الطائفة الشيعية في البحرين، وهي خطوة عبّرت بجلاءٍ عن تلاحم أبناء الوطن الواحد، وتصدِّيهم لسياسة الإنكليز الطائفية، التي كانت تسعى دائماً إلى بث التفرقة بين أبناء الشعب من أجل السيادة. وإجمالاً؛ فإن هذا النشاط الحضاري الأهلي يدلّ على وعي مجتمع البحرين في مطلع القرن العشرين.

لقد شهدت البحرين حركةً إصلاحيةً منذ العشرينيات في الأعوام 1921 و1923 و1938، قادها المُعلمون والطلبة والتجار، مُطالبين بالإصلاحات ووقف التدخل الأجنبي، وقد اعتُبرت تلك الحركة "بداية مرحلة الحركة الديمقراطية في البحرين، وقد نتج عن حراك عام 1923 عدة إصلاحات أدّت إلى إرساء مفهوم الدولة الحديثة" (منيسي، 2003، ص.44). أما عام 1938؛ فقد شهد أول حركة منظمة حقيقة قادتها شريحة جديدة على المجتمع البحريني، وهي عمال النفط، وبمطالب جديدة أيضاً على المجتمع البحريني، وشملت مطالبهم تأسيس النقابات العمالية.

وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، كان للتطوّرات السياسية في الكويت ودبي تأثير مباشر على الوضع السياسي في البحرين؛ وذلك بسبب الترابط الوثيق بين أبناء الخليج العربي في جميع مجالات الحياة. والجدير ذكره هنا أن القوميين العرب والنقابات العمالية كانوا امتدادات سياسية ونقابية وشعبية واحدة منذ منتصف القرن العشرين، وحينما انتصرت الثورة المصرية في 23 يوليو 1952، توجّهت لمنح الدعم لحركات التحرّر العربية، مؤكدةً أن قوّة العرب في توحّدهم، وأن هذه الوحدة هي "مشروع سياسي لقيام دولة عربية كبرى، وهذا يتناقض مع مصالح الدول العظمى في المنطقة" (عليوي، 1999، ص.217).

وإذا كانت فترة الشيخ عيسى الكبير تمثل بداية العهد المؤسّسي في البحرين، فإن عهد ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (1923- 1942)، قد تزامن مع نشأة النظام الإداري الحديث منذ 1924، وتطوّر التعليم النظامي الأهلي للبنات في البحرين (1928-1929)، والتوقيع على امتيازات التنقيب عن النفط وبدأ تدفقه عام 1932، كما شهدت البلاد تطوّراً على المستويين العمراني والصحي.

ومع اكتشاف النفط عام 1932، أصبح النفط يمثل مصدر الدخل القومي الأول؛ فتغيّرت تركيبة طبقات السكان في المجتمع البحريني، وتشكّلت الطبقة الوسطى في الأربعينيات من القرن العشرين (الرميحي، 1995، ص.260). أما على صعيد التجارة؛ فقد كان المجلس العرفي الذي تم تشكيله عام 1920 "النواة الأولى لنشأة غرفة تجارة البحرين، وكان الركيزة الأساسية لنمو الطبقة البرجوازية التي احتضنتها جمعية التجار العمومية عام 1939" (العبيدي، 2004، ص.77).

وقد تميزت الحركة السياسية في عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بأن المطالب المرفوعة كانت تخصّ مؤسسات الدولة، ويمثل هذا نمطاً جديداً في الحراك السياسي؛ فقد ظهرت حركة مطلبية في الفترة 1924- 1935؛ بسبب التناقض في النظام القضائي، واتسمت الاضطرابات التي حصلت في عام 1938 بوحدة شعبية شاملة بين طوائف المجتمع البحريني، وتمثلت المطالب في "إنشاء مجلس للشورى

وإصلاحات في القضاء والتعليم، وأن يكون للبحرينيين الأفضلية في العمل في الوظائف النفطية" (الرميحي، 1995، ص.343).

لقد ورث الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى الكبير حكم البحرين (1942- 1961) بعد وفاة والده، وكانت البحرين قد وضعت اللبنات الأساسية لتشكّل الدولة الحديثة، ودخلت مرحلة التطوير المؤسّسي، ومن أبرز سماتها "دخول المرأة البحرينية لسوق العمل بعد أن حظيت بفرصة التعليم، وبروزها في الحراك الاقتصادي، ومشاركتها أيضاً في الحراك الاجتماعي، ونشر الوعي في المجتمع البحريني، كما كان للمرأة مشاركة في الأحداث السياسية التي كانت تمرّ بها البلاد بدءاً بالمطالبة بالاستقلال من الحماية البريطانية في الفترة من (1880- 1971)" (المزعل، 2016، ص.45).

وبفضل تنوّع مصادر الدخل القومي الصناعية والمصرفية، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، فقد أسهم النمو الاقتصادي في نهضةٍ مرحليّةٍ شملت قطاعي التعليم والصحة؛ ممّا أثر على النمو السكاني، وأسهم في زيادة كتلة عدد سكان البحرين، وما لذلك من مردودٍ إيجابيٍ؛ إن كل ذلك قد أسهم في نمو الوعي السياسي وبروز نخبة من الروّاد المثقفين الذين أخذوا على عاتقهم نشر مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة والاستقلال من القوة الأجنبية، ومن أبرزهم الشيخ محمد بن إبراهيم آل خليفة، والشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، وعبدالله الزايد، وحسن جواد الجشي، ومحمد علي التاجر، وإبراهيم العريّض، وعبدالرحمن المعاودة، وكانت منابرهم من الجرائد والمجلات المحلية مواكبةً لحركة النهضة، وحاضنةً للتيارات السياسية المتحرِّكة بين الفينة والأخرى، وللفكر القومي العروبي في تلك المرحلة.

أما الحاضنة الأخرى للحراك السياسي بالإضافة إلى الجرائد؛ فقد كانت الأندية الثقافية والرياضية، كنادي العروبة الثقافي، ونادي النجمة الرياضي؛ فقد كانت "تلعب دور الصالونات السياسية التي تُطرح فيها آخر الأخبار والمستجدات في الساحتين العربية والمحلية، وتتبلور فيها أهم المطالب الشعبية التي تنبري بين الحين والآخر في قائمة مطالب شعبية" (العريّض، 2006، ص.65).

ويلاحظ في البحرين تزامن الحراك السياسي المحلِّي مع حركات الوعي والتنوير العربية، والدخول في إطارات خارجية كالمدّ القومي، وكل ما تم عرضه من مخاضات تاريخية مهدّت لاستيعاب البحرينيين للأيديولوجيات العالمية والقومية ومنها الحركة القومية، وقد مرت الحركة المطلبية في البحرين عام 1937 بمطالب داخلية صرفة، حدّدت في إنشاء مجلس وطني، وإصلاحات في مؤسسة النفط الذي اكتشف في البحرين عام 1932. ومع انتشار التعليم، واكتشاف النفط، وظهور الأندية، واتصال الشباب المُتعلِّم واختلاطه بالشعوب العربية في مصر والعراق وسوريا، توافرت تربة خاصة لتمدّد التيار القومي، وكان للصحافة البحرينية في تلك الفترة دور كبير في إيقاظ المشاعر، وعرض وجهات النظر المؤيدة للقومية العربية، والمُنتقدة للسياسات الاستعمارية، ولوجود الشركات النفطية الأجنبية، وكل ذلك يشير في المحصِّلة إلى بداياتٍ مبكِّرةٍ لنمو الوعي القومي في البحرين.

وبقيت البحرين فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945) دون حراك سياسي يُذكر؛ ممّا أسهم في إنشغال أبناء البحرين بمتابعة الأحداث العالمية الذي ترتّب عليه نمو الوعي بمفاهيم الوطنية والهوية والقومية، كما أن الظروف السياسية الخارجية؛ مثل حركات التحرر في العالم العربي، والحركات العسكرية العالمية؛ كالحرب العالمية الثانية، كان لها أثرها البالغ في نمو الوعي، وبروز الفكر القومي. وقد كان التطور الثقافي الساحة التي أسهمت في حضور مفاهيم عالمية وإقليمية؛ كمفهوم الرأسمالية، والإمبريالية، والاشتراكية، والشيوعية، ومفهوم الوحدة والقومية العربية. ومع أن تلك الفترة (1939 - 1945) قد شهدت توقفاً نسبياً للمطالب الشعبية، فإنها كانت الفترة ذاتها التي اختزلت الوعي والنضوج السياسي للعقليّة البحرينية، تزامناً مع ظهور قيادات قومية عربية أصبح وجودها يمثل قيمة وطنية عالية لدى الجماهير.

وفي عام 1953، أي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حدثت بعض المناوشات بين أتباع الطائفتين، ودعا زعماء السنة والشيعة لمناقشة الموضوع وإنهاء النزاع الطائفي. وفي سبتمبر عام 1954، عمد سُوّاق التاكسي والباصات إلى إعلان

إضراب احتجاجاً على فرض الحكومة للتأمين على سياراتهم لدى شركات التأمين الأجنبية وبكلفةٍ عاليةٍ، وشارك في الإضراب السنة والشيعة؛ وهو ما وفر فرصةً للمعارضة لإثبات قدرات التنظيم الجديد. وأسس صندوق التعويضات التعاوني، وكان عبدالرحمن الباكر، أحد زعماء "هيئة الاتحاد الوطني" لاحقاً، "أول مدير لصندوق التعويضات، ولم يكن مدلول هذه الخطوة تجارياً فقط؛ فقد كان يعني قيام تعاون لأول مرةٍ بين أبناء الطائفتين" (الباكر، 1965، ص.69).

وحيث إن الحكومة فشلت في استيعاب عوامل الزخم السياسي الجديد في البلاد، فقد رأت في دور الباكر في هذه الحوادث الجديدة تحدِّياً لسلطاتها، وهدّدته بسحب جواز سفره، وحرمانه من الجنسية. وقد كان رد فعل مؤيِّدي الباكر وغيرهم من العناصر الواعية هو عقد سلسلة من الاجتماعات العامة المُطالبة بإيجاد جبهة متحدة لوضع حد لتسلّط المستشار البريطاني بلجريف. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تشكيل "هيئة الاتحاد الوطني"، المُكوّنة من ثمانية مواطنين من الشيعة والسنة مُناصفةً، حظيت بتأييد شعبي عارم. وفي نوفمبر 1954، طالبت الهيئة بإنشاء مجلس تشريعي يمثل كل فئات الشعب بالانتخاب الحرّ، لكن الحكومة رفضت هذا المطلب، في حين تنازلت بالنسبة للمطالب الأخرى؛ ومن ثم "قرّرت الهيئة إعلان الإضراب العام في البلاد؛ مما دفع الحكومة للإعلان عن بعض الإصلاحات، لكن الهيئة طالبت بإصلاحات أكثر جذريةً" (الرميحي، 1995، ص.378).

ولذا توجّه الخطاب الإصلاحي في البحرين في تلك الفترة التاريخية نحو المطالبة بإصلاح الأوضاع الاجتماعية للمواطنين من الداخل، والحدّ من طموحات الاستعمار في الهيمنة على مقدّرات البلاد. وضمن هذا السياق التاريخي، لعبت الصحف والمجلات الوطنية المحلية دورها في تدشين مفاهيم القومية والعروبة، ومنها مجلة "القافلة"، و"الميزان"، و"الخميلة"، و"الوطن"، ومجلة "صوت البحرين" التي "برزت فيها المقالات الدورية المساهمة في انتشار الفكر القومي العروبي في البحرين" (الجبوري والجبوري، 2013، ص.134).

ونخلص مما سبق إلى أن علامات الوعي السياسي في البحرين قد ظهرت في بداية القرن العشرين مع بروز الحركة السياسية المطلبية في عام 1919 بقيادة الشيخ عبدالوهاب الزياني، الذي التفّ حوله أهل البحرين الذين أظهروا معارضتهم للحماية البريطانية على البلاد. وقد أسهم تشكّل الدولة الحديثة، ودخول البلاد مرحلة التطوير المؤسّسي، وتعاظم الحراك الاقتصادي والاجتماعي، في نشر الوعي في المجتمع البحريني. وقد لعبت وسائل الإعلام المحلية، إلى جانب الأندية الثقافية والرياضية، دوراً مهماً في التعبئة السياسية لأفراد الشعب، وتزامنت تلك الجهود مع تصاعد المدّ القومي العروبي في المنطقة العربية، واحتضان البحرينيين للأيديولوجيات العالمية والقومية، ومنها الحركة القومية العربية، حيث تصاعدت الحركة المطلبية المحلية، والمطالبة بالحرية والعدالة والمساواة، وإجراء إصلاحات عميقة في نظام الحكم.

ومع أن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين حينئذٍ، أبدى مرونةً شديدةً في التعاطي مع المطالب الإصلاحية الشعبية، فإن القوى الاستعمارية الأجنبية رفضت هذه المطالب بصفتها تهديداً مباشراً لهيمنتها، غير أن ممثلي الحركة الإصلاحية في البلاد أصرّوا على تلبيتها.

المبحث الثاني: تحليل الخطاب الإصلاحي في مجلة "صوت البحرين"

صدرت مجلة "صوت البحرين" وهي مجلة أدبية اجتماعية شهرية، في عام 1950 على أيدي نخبة من المثقفين والأدباء، أطلقت على نفسها "لجنة من شباب البحرين"، وكانت هذه المجلة إحدى ثمرات الدور الرائد للحركة الأدبية الحديثة لجريدة "البحرين". وقد جاء إصدارها لتلبية "احتياج البلاد إلى مجلةٍ تعكس صورة حقيقية لما يقبع في مشاعرنا من خواطر وآمال نهدف منها إلى تهيئة أنفسنا لحياة ومستقبل أفضل" كما يقول إبراهيم كمال (1371هـ، ص.4) في افتتاحية العدد الأول، في ظل حكومةٍ "تنتهج نهجاً ديموقراطياً يبيح حرية القول والفكر؛ فنحن نستطيع أن نقول للمُحسن أحسنتْ وللمسيء أسأت دون أن نطمع في إثابةٍ أو نخشى من وعيدٍ". ونظراً أن التقويم المعتمد في البحرين في تلك الفترة هو التقويم الهجري، فقد كان رقم العدد هو رقم الشهر الهجري المُطابق له.

وكان الهدف من صدور المجلة هو "انتشال شباب البحرين من حياة الخمول والكسل"، كما يقول محمود المردي سكرتير التحرير، "ليحذوا حذو الشباب العرب في البلدان الأخرى، الذين وضعوا اللبنات لنهضة فكرية". وقد حظيت هذه الخطوة بمباركة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين في تلك الفترة (1942-1961)، الذي وعد بتقديم كل ما يلزمنا من عون وتشجيع؛ لتكون المجلة "مرآة صادقةً لآمالنا ومشاعرنا في الإصلاح" (المردي، 1371هـ، ص.15). وقد صدر 46 عدداً من مجلة "صوت البحرين" على مدار سنوات صدورها (أغسطس 1950-يوليو 1954)، وتعاظمت شعبيّة المجلة مع زيادة عدد الأقلام المشاركة في تحرير موادّها الصحفية. وكانت المجلّة تُطبع في بيروت، ليُصار إلى شحنها وتوزيعها في البحرين، وفي بلدانٍ خليجيةٍ أخرى. وتمثل مجلة "صوت البحرين" علامةً فارقةً في تاريخ الصحافة البحرينية؛ إذ حفلت أعدادها بكثير من الموضوعات المتنوعة ذات الطرح المتزن واللغة الرصينة، وتميزت بالتنوع والشمول؛ من حيث معالجة القضايا الفكرية والأدبية والتاريخية والسياسية والاجتماعية. وتضم أسرة التحرير كلاً من: عبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز سعد الشملان، وهما عضوا هيئة الاتحاد الوطني، وحسن جواد الجشي، رئيس المجلس الوطني (البرلمان) عام 1973، وعلي التاجر، وغيرهم من الأدباء والمثقفين.

ومن حيث المحتوى، فإن المجلة "تُعبر بصدقٍ وعفويةٍ عن مجتمع البحرين في خمسينيات القرن العشرين، وتُعدّ مرآة تعكس أوضاع المجتمع البحريني وشؤونه وتوجهاته الأدبية والفنية والاجتماعية والسياسية" (السبع، 2016). وقد أسهمت مجموعة من الأدباء والكتاب في داخل البحرين وخارجها من الأقطار العربية في تعميق الوعي الثقافي والسياسي والذوق الأدبي للقراء، وكان النَفَس الوطني والقومي بارزاً بوضوح في موادّها، وفي مجمل المشهد السياسي والاجتماعي للبلاد.

ولتحليل عينة المواد في وثيقة "صوت البحرين"، اتبعت طريقة "تحليل المضمون" التي سبق ذكرها، وهي الطريقة الملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك وفق الخطوات الآتية:

1- اختيار وحدة التحليل: اختيرت 27 مادة صحفية، تتناول الإصلاح في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي كوحدة تحليل، ووثقت جميع المواد في قائمة المراجع.

2- تحديد فئات التحليل: لغرض تحليل الخطاب الإصلاحي الصحفي، حُدّدت 4 فئات، هي:

أ- أساليب الخطاب الإصلاحي (الأسلوب المنطقي، إلخ) (أبو عقلة، 2014، ص.380).

ب- محتوى الخطاب الإصلاحي الإعلامي (مسوّغات الإصلاح الاجتماعي، آليّاته، وسائله، إلخ).

ج- الإحالات المرجعية اللازمة لدعم الخطاب الإصلاحي (غنيمات ونجيدات، 2014، ص.51).

د- أدوار القوى الفاعلة الداخلية والخارجية في تلك الفترة، وموقفها من الخطاب الإصلاحي.

نتائج التحليل

أولاً: أساليب الخطاب الإصلاحي

برز الخطاب الإصلاحي للمرة الأولى في العدد الخامس من مجلة "صوت البحرين"، وتحديداً في مقال بعنوان "القومية العربية في مهبّ الرياح" للكاتب تقي البحارنة (1370هـ، ص.3)، حيث عبّر الكاتب عن "ضرورة الإصلاح للمجتمع العربي المعاصر" في تلك الفترة تحديداً. وقد استخدم الكاتب أسلوب المحاكمة العقلية لإقناع القارئ بالاضطراب في الرأي، وضياع النظرة الثاقبة لدى الحركة القومية العربية، وعدم إدراكها لحقيقة ارتباط عناصر الوعي العربي بالثقافة الإسلامية، وعدم استيقاظها بعد من صدمة "الحياة الأجنبية الطارئة". كما استخدم أيضاً الأسلوب الترغيبي حينما توسّل "الغاية التوحيدية للمجتمع الإسلامي الصحيح" في تسويق

الفكرة الداعية إلى "توحيد الجهود المبعثرة لأبناء الأمة العربية نحو تحقيق الغايات المشتركة" (ص.6).

ومن واقع ارتباط الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بضرورة نهضة الأمة العربية من سباتها العميق، يستخدم الكاتب رياض الأزهري (1370هـ) الأسلوب المنطقي للبرهنة على أن جوهر النهضة يتمثل في "إدراك العرب لحقوقهم وواجباتهم العامة، وتنشئة الأجيال العربية على التثقّف والعمل بها"؛ وأن أساس هذه النهضة يكمن في التربية الوطنية (المدنية) للمواطن الصالح، التي "تضع نصب عينيها غرس روح المحبة للتاريخ العربي والأرض العربية والحياة العربية" (ص.11). ومن منطلق الوطنية الصحيحة، يناشد دويغر (1370هـ، ص.13)، والحادي (1370هـ، ص.30)، الأثرياء بتبنِّي المشروعات الجليلة النافعة لمواطنيهم؛ كبناء المعاهد والمستشفيات، والإنفاق على البعثات العلمية في الخارج، غير أن الأزهري يلجأ إلى الأسلوب العاطفي في الإقناع حينما يدعو المواطن إلى أن يسعى إلى تشييد ملجأ يضمّ العجزة والمتسوِّلين، "فيقضي بذلك على التسوّل ويحفظ كرامة وطنه ويصون ماء وجه أمّته أمام هؤلاء الأجانب الذين يعدّون التسوّل من أكبر النقائص" (ص.14).

ويتضح مما تقدّم أن دعاة الخطاب الإصلاحي في مجلة "صوت البحرين" استخدموا الأسلوب المنطقي - الترغيبي في نشر أفكارهم الرامية إلى إصلاح المجتمع، وقاموا بتوظيف أسلوب التفكير التحليلي وتفكيك الفكرة إلى عناصرها، وإدراك علاقاتها الداخلية وتنظيمها (Talbot, 2007). وهذا الأسلوب أكثر إقناعاً للناس ذوي المستوى التعليمي المنخفض والخبرة السياسية المحدودة من أسلوب التفكير التركيبي المُستخدم في مخاطبة الفئات الأكثر تعليماً وخبرةً (Sternberg, 1997)؛ حيث يتم دمج المفاهيم والأفكار والآراء، وتطبيقها في مواقف معرفية جديدة للخروج بفكرةٍ ذات قيمةٍ عاليةٍ.

ثانياً : محتوى الخطاب الإصلاحي

في معرض توضيح آليّات الإصلاح المجتمعي ووسائله، يناقش بن علي (1371هـ) الفكرة، مؤكداً أن "المُصلح لا يمكن أن يواكبه النجاح إلا إذا ترفّق في

عرض الفكرة الإصلاحية التي يدعو إليها ولم يجابه بها الجمهور مُجابهةً يستثير بها حنقه"، مُنوهاً بأن المُصلح الاجتماعي يسعى إلى "تغيير العادات والتقاليد والنظم المُتحكِّمة في مجاري الحياة في مجتمعه". وحيث إن الأمة في حاجةٍ إلى من "يزلزل كيانها، وينتهز الفرص لإماطة اللثام بحذرٍ عن أوضاعها البالية وتقاليدها السقيمة"، فإن استجابة الشعب لهذه الدعوة "تتطلب رجالاً مُخلصين ثابتي العزائم، وقائداً مقداماً يأخذ بزمام الشعب وينقله في طفرةٍ فجائيةٍ إلى طورٍ جديدٍ من أطوار الحياة"، مُردِّداً أصداء صيحة الفيلسوف فولتير، وصرخات ديدرو، التي مهدّت للثورة الفرنسية الكبرى. فما من نهضةٍ شاملةٍ حدثت في التاريخ إلّا "وجدناها تمرّ في طور الإرهاصات يليه طور الانقلاب، ثم يعقبهما الاستقرار" (ص.21).

لقد أدرك المُنادون بالإصلاح الاجتماعي في البحرين في منتصف القرن العشرين أن تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكون أساس إصلاحهم، وأن الخطوة الأولى لتحقيق هذه العدالة هي "رفع مستوى الطبقات الفقيرة، وصيانة حق كل فرد من أبناء الأمة"، وقد لمس هؤلاء المُصلحون اتجاهاتٍ جديدةً ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، ومن بينها "مشروع تعميم المجانيّة في المدارس الابتدائية، ومشروع مكافحة السلّ والأمية" (المحميد، 1371هـ، ص.13).

وحيث إن الفترة التاريخية قيد الدراسة (1950–1954) ترافقت في البحرين، كما سبق ذكره، مع بوادر خطوات "إصلاحية" في عهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، فقد انبرى كُتّاب مجلة "صوت البحرين" في عام 1951؛ أي بعد مرور عام على صدورها، لتوضيح وجهة نظرهم لمفهوم "الإصلاح" بأنه عملية بناء، وليس عملية ترميم وترقيع، فنحن نكون سلبيِّين حينما "نهدم القيم والأوضاع القائمة ثم لا نعطي بدلاً منها قيماً وأوضاعاً جديدة، فذلك هو التقهقر والفوضى". أما بالنسبة لمتطلبات الإصلاح، فإن "سياسة الإنشاء والإصلاح تحتاج إلى مناهج شاملة ومدروسة، تتناول أوضاع الحياة المختلفة كماً وكيفاً، وتستفيد من عبر التاريخ وتجارب الأمم واكتشافات العلم"، وكذلك إلى "فهم نافذ عميق لروح الأمة وتاريخها واتجاهاتها النفسية والعقلية"، مثلما يحتاج للكفاءات العلمية والإخلاص.

أما عن جوهر الإصلاح؛ فإن الإصلاح الحقيقي "يجب أن يتجاوب مع عوامل تكوين الأمة: اللغة والتاريخ والثقافة والدين" (ابن ثابت، 1371هـ، ص.4).

وفي إطار تحديد مسوِّغات الإصلاح على المستوى القومي (العربي)، يشير ابن ثابت (1372هـ، ص.4) إلى أن حاسة النقد هي "حافز التطوّر، وهي منشأ المرونة التي تتمتع بها الحياة"، وليس الخير في الواقع، الذي يتمثل في "الإقطاعية المسعورة الجاثمة على قلب البلاد العربية، أو في الأمراض المستوطنة، أو في البرامج التعليمية الاستعمارية، أو الأميّة النكراء، أو في الطائفية الهدّامة" التي تقسم العرب، وإنما الخير في "التطوّر المُبدع لا في الواقع القائم" (ص.5).

وضمن ذلك السياق، فُسّرت الأحداث الثورية المُناوئة للاستعمار في الأقطار العربية في سوريا أو في العراق ومصر عام 1952، بأنها "اتخذت من النقمة المُتأججة في أوساط الشعب على أوضاعه الفاسدة مادةً أوليّةً لدعم تلك الانقلابات"، بينما تمثل رد فعل القوى الاستعمارية وركائزها الرجعية المخدوعة على التحركات الجماهيرية في "طعن المفاهيم الشعبية وتجريح المطالب الديموقراطية التي بذل الشعب الكثير من دمه وجهده" في سبيل تحقيقها. والحقيقة هي أن "الشعب العربي في كل أقطاره لم يمارس النظام الديموقراطي في تلك الفترة، وأن الانتخابات البرلمانية استغلّت ضعف الوعي السياسي عند أبناء العرب لصالح الإقطاعيِّين"، وأن الاصطدامات الدموية بين طلائع القوى المناضلة والحكومات "الديموقراطية" اندلعت من "وحي الشعور بالاعتراف بواقع واحد هو قيام الحكم الشعبي القومي التقدمي الاشتراكي" (سيف الدولة، 1372هـ، ص.4).

وممّا سبق، تبرز ثلاث حقائق مهمة في الأفكار السائدة حول الإصلاح في تلك الفترة، هي:

- **الحقيقة الأولى:** إن طلائع الحركة القومية العربية لم تكن تمتلك درجةً من الوعي السياسي تؤهلها لتوجيه أبناء الأمة العربية توجيهاً صحيحاً. ويُعزى ذلك إلى عدم اتفاق فصائلها على كيفية إعداد مناهج الإصلاح، ورسم

خريطة الحركة الإصلاحية، وتذبذبها بين الأخذ بالنظم والمبادئ الأوروربية المعاصرة في تلك الفترة، أو تطبيق المبادئ الإسلامية المناسبة لروح ذلك العصر ومتطلبات الإصلاح السياسي، وإلى عدم إدراكها لحقيقة الارتباط بين عناصر الوعي العربي والثقافة الإسلامية.

- **الحقيقة الثانية:** إن ضعف مستوى الوعي السياسي لدى أتباع الحركة القومية العربية وأنصارها في بلاد العرب قد تجلّى أيضاً في عدم استيعابها الصحيح لمفهوم "االوطنية" وعلاقته الجدلية بمفهوم "القومية"، فإذا كانت القومية الصحيحة، وليس الوطنية الصحيحة، تقوم على غرس الروح العربية للتاريخ العربي والأرض العربية والحياة العربية لدى أبناء الجيل الصاعد في البلدان العربية، فإن الوطنية الصحيحة لا تتمثل في تبنِّي الفئات الشعبية للمشروعات الحكومية الرامية لنشر العلم والصحة والقضاء على البطالة والفقر في صفوف المواطنين؛ فمسؤولية تحقيق هذه المهام تقع على الحكومة وبرنامجها السياسي؛ ذلك أن أساس الإصلاح القائم على التربية المدنية الصحيحة هو تحقيق العدالة الاجتماعية؛ ومن ثم فإن دور الفئات الشعبية يجب أن يتضح بجلاءٍ في دعم، وليس تبنِّي، المشروعات الحكومية الرامية إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة والكادحة، والقضاء على الأمية والفقر.
- **الحقيقة الثالثة:** يتجلّى قصر النظر السياسي لدى مُمثلي الحركة القومية العربية في ضعف استيعابهم لعبر التاريخ وتجارب الأمم، فإذا كانت سياسة الإصلاح الحقيقي هي منهج شامل لإعادة بناء الواقع المَعيش؛ الأمر الذي يتطلّب تغيير عادات أبناء المجتمع وتقاليدهم، فكيف يمكن مُطالبة الشباب بزلزلة كيان الأمة وأخذها في طفرةٍ فجائيةٍ إلى طورٍ جديدٍ من أطوار الحياة إذا كانت هذه التقاليد والعادات الموروثة تترسّخ مع مرور الزمن؟ وهل يمكن مطالبة الحركات الطليعية المُعادية الاستعمار بإقامة "الحكم الشعبي القومي التقدمي الاشتراكي" إذا كانت لا تملك وعياً كافياً بمفاهيم "القومية" و"التقدّم" و"الاشتراكية"، وما تزال لم تحسم قرارها بعد فيما يتصل بالتعلّق بركب

الحضارة الغربية أو تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية؟. ولعلّ محدودية الأفق السياسي لدى الحركة القومية قد جاءت "لضعف الوعي السياسي لدى قيادات الحركة العربية، الذي تسبّب في تجزئة البلاد العربية بين الدول الاستعمارية الغربية في بداية القرن العشرين" (عمايرة، 1996، ص.53).

ثالثاً: الأطر والإحالات المرجعية للخطاب الإصلاحي

لم تبرز مسألة "الحكم الصالح"، الناتج من تطبيق مبادئ الإصلاح الحقيقي الشامل، سوى في السنة الأخيرة من صدور المجلة، وتحديداً في سنة 1373هـ. ويمكن تفسير ذلك بأن الفئات المناصرة لحركة القوميين العرب في البحرين، المتأثرة بأفكارها المناوئة للاستعمار، استشعرت الأخطار والتحدِّيات التي كانت تهدد ثورة 23 يوليو 1952 بعد مرور سنة عليها، ومراوحة الثورة بين الديموقراطية وإشراك الشعب في الحكم حيناً، والاستبداد والتفرّد في اتخاذ القرار حيناً آخر. ولذا ارتأت هذه الفئات مصارحة جمهورها بجوهر الإصلاح الذي تنشده، وخصائص الحكم الذي يتولّى تنفيذه.

ويمكن القول إن الأجواء التي صاحبت المناقشات حول قضية الحكم الصالح، والحرية المتاحة للمشاركين فيها، قد مهّدت إلى رفع مجموعة من المطالب الشعبية تحت مُسمّى "مطالبنا العادلة" إلى الحاكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، لكنها أدّت في نهاية المطاف، وبسبب الصراحة والجرأة في انتقاد الأوضاع السياسية في تلك الفترة التاريخية العصيبة، إلى إغلاق المجلّة.

وقد ورد في عرضٍ لمناظرة "أؤمن بالمستبدّ العادل" في العدد الثاني للمجلة للسنة الرابعة (1373هـ، ص.21)، أن الحكم الاستبدادي نَقمة ونِعمة، فإذا كان الحاكم "ظالماً فإنه يكون نقمةً على أمته بما يهدر من حريّات وحقوق"، أما إذا كان "عادلاً رحيماً؛ فإنه يكون نِعمةً على أمته لأنه يدفعها سريعاً إلى القوة والاستقلال". لكن الحكم النيابي أفضل من الحكم الاستبدادي؛ لأنه ينهض على أربعة أركان، هي: "جمهور من الناخبين الواعين، وانتخابات حرّة نزيهة، وحكومة منبثقة عن

الناخبين، ورأس دولة لا يتعدّى حقوقه". وبتحليل محتوى المناظرة، يتبيّن أن "الحكم الدكتاتوري العادل"، مُمثلاً في الزعيم مصطفى كامل، الذي خلّص أمّته من "الجهل والفقر والمرض، فأصبحت مهيبةً بين الأمم"، هو "الحكم النيابي الصحيح" الذي يجب أن تسعى الشعوب العربية إلى تحقيقه.

غير أن هذه الأفكار لم تجد تأييداً لدى البعض؛ فقد أشار فرسخ (1373هـ) إلى أن المستبدّ العادل "يكفرُ بكل برنامجٍ لا يضعه بنفسه، ولا يؤمن بمحاسبة أحد له إلا نفسه"، ويستدّل فرسخ على رأيه بالدولة الفاشية، إلا أنه يستدرك بالقول: إن "الدكتاتور إنسان مثلنا يخطئ ويصيب"، فكم من حاكم، كنابليون وهتلر، "بدأ مخلصاً وانتهى مُجرماً؛ وهذا طبيعي؛ فالسلطة المُطلقة مُفسدة مطلقة" (ص.21). غير أن الواقع أظهر فشل دكتاتورية نابليون وموسوليني وهتلر، كما أن الشعب الذي لا يدرك أهدافه السياسية، يحتاج للبرلمان "لمراقبة أداء الحكومة، وتفعيل الديموقراطية، واكتساب الوعي"، أما الشعب الواعي، كما بسويسرا أو إنجلترا؛ فإنه يحتاج إلى البرلمان والأحزاب ليعبر عن إرادته فقط، أما الروح المعنوية للشعب؛ فلا ضمان لها غير الحريّة والديموقراطية (ص.22-25).

إلا أن هذه الحجج، على الرغم من وجاهتها ورصانتها، لم ترق لأحد كتاب المجلّة، الذي علّق قائلاً: "إنني أرحب بالمستبدّ العادل الذي يقضي على الفتنة في مهدها قبل أن يعمّ خطرها". فالشريعة الإسلامية "تحاسب الحاكم المستبد إذا حاد عن العدل". وذكّر بأن الدول الديموقراطية "تبادر إلى وأد نظمها النيابية عند إعلان الحرب، وتأخذ بنظام المُستبدّ العادل"؛ فتفرض الحكم العسكري، "وبأن النُّظم الدكتاتورية سقطت بسبب الخصومات القائمة بينها وبين الدول المُعادية لها في الحرب"؛ (القاضي، 1373هـ أ، ص.7)، وأن الحلّ هو التمسّك بنظام الشورى في الإسلام؛ ففيه تواصٍ بالخير (القاضي، 1373هـ ب، ص.17). ويردّ عليه مرسي (1373هـ) قائلاً: إن ستالين لم ينتصر في الحرب العالمية الثانية؛ لأنه دكتاتور، ولم تنهزم فرنسا؛ لأنها دولة ديموقراطية، "فلا يجوز أن يزن المرء العالم بميزان قوّته العسكرية، فالعقل هو الميزان بالنسبة للأفراد، ولا يمكن أن يعيش بدون حرية، كما أن الحضارة لا يمكن

أن تتقوّى أيضاً بغير حرية"، ولذا فإنه "يفضِّل الحكم الديموقراطي لشعبنا العربي الواعي المالك لإرادته والمكافح في سبيل الحرية والرفاهية" (ص.24).

وفي المقابل، يرى عربي (1373هـ، ص.23) أن الحكم النيابي قد فشل في البلاد العربية؛ لأنه لم يُطبّق بشكلٍ صحيح، فهذه الحكومات النيابية هي "حكومات مؤلّفةً من حفنةٍ من الإقطاعيين والوصوليِّين الذين جاؤوا إلى الحكم بمُساعدة المستعمِر، ولبسوا ثوب الوطنية ليضلِّلوا الأمة بأن بلادهم مستقلة، وأن حكوماتهم وطنية حرّة". غير أن فتى الحيّ (1373هـ) يعارضه قائلاً: إن "فشل الحكم النيابي سببُه وجود مركّب النقص في أفراد الحكومة"، مُوضّحاً أنه لا يقرّ إعطاء الحاكم سلطةً مطلقةً في ظروف الحكم؛ لأنها تبث فيه روح الاستبداد والتحكّم في الأمة، مُستشهداً بقول الرئيس جمال عبدالناصر: إن "وضع الثقة العمياء في السلطان ممّا يعلّمه الاستبداد". ويؤكِّد الكاتب على أن الدكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا هي المسؤولة عن مصير شعوبها، وأن "شخصية المستبدّ العادل أصبحت خرافة لا تُصدّق"، وأن المُستعمر لا يرتعد من الكلمة، ولا يخشى إلا من القوة (ص.26).

وفي إطار مواكبتها للاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، أطلقت مجلة "صوت البحرين" في يونيو 1954 تحذيراً واضحاً من مغبّة تفاقم الأوضاع، ودعت إلى "تفادي الخلافات الطائفية". ونادت بالاتحاد من أجل "إصلاح الأوضاع القائمة في البلاد"، وطرحت حزمةً من المطالب الشعبية بعنوان "مطالبنا العادلة"، وتتمثل هذه المطالب الإصلاحية في الآتي:

(1) سنّ قانون للمحاكم مدني وجنائي وإطلاع الرأي العام عليه، (2) تأليف مجلس للمعارف من عشرة أعضاء، ستة ينتخبهم الشعب وأربعة تعيّنهم السلطة التنفيذية، للإشراف على سير المعارف وتعيين المناهج والميزانية، (3) تأليف مجلس للصحة للإشراف على سير المستشفيات والصحة العامة، وتصحيح الأوضاع المقلوبة فيها، (4) تأسيس نقابة للعمال لحماية حقوقهم، (5) تأسيس مجلس استشاري من 14 عضواً، عشرة ينتخبهم الشعب وأربعة تعيّنهم السلطة التنفيذية.

وأهابت المجلة بالمسؤولين أن "ينظروا في هذه المطالب بعين العناية وينفّذوها" (عاقل، 1373هـ أ، ص.52).

ومع أن المطالب الشعبية المذكورة قد قابلتها بعض الفئات بالشك وسوء الظن في حامليها، وفُسِّرت بأنها "مُوجهة ضد فرد أو جهة مسؤولة" (سيف الدولة، 1373هـ، ص.3)، إلا أن الأحداث المواكبة لها، نجحت في تجسيد "الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب، وإلحاحه في طلب العدالة والمساواة الفعلية أمام القانون"، وفي غمرة هذه الأجواء، "أصدر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البلاد، بيانه التاريخي بسنّ قانون للبلاد، وجلب قضاة أكفياء، وإعادة تنظيم المحاكم على أسس قانونية عادلة"، فكان لهذا القرار صدى إيجابي في المجتمع البحريني، لكن عاقل (1373هـ ب) ذكّر الحكم بأن "الشعب ما يزال يتساءل عن مصير مطالبه الأساسية الأخرى" (ص.18).

ويتبيّن مما سبق أن الأطر المرجعية التي استند إليها الخطاب الإصلاحي في تدعيم مقولاته ومفاهيمه تتمثل على الصعيد العربي في ثورة 23 يوليو 1952؛ حيث شكل نجاحها مُلهماً أساسياً للمطالبة بالحرية والمساواة والديموقراطية في البحرين. أما على الصعيد الدولي؛ فقد شكلت الثورة الفرنسية حافزاً لنشاط الجماعات الإصلاحية في جزيرة البحرين، في حين مثلت الأنظمة الدكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا تحذيراً من الأخطار المحدقة بالبلاد في حالة عدم اتباع النهج الإصلاحي - التشاوري في التعامل مع المطالب الشعبية، ومثلت دول، على غرار هولندا والسويد، نماذج ناجحةً للحكم النيابي.

رابعاً: القوى الفاعلة الداخلية والخارجية وموقفها من الإصلاح

تباينت ردود الأفعال الداخلية والخارجية (العربية والعالمية) حول المطالب المنشورة في المجلة بإصلاح الحكم وتحسين أوضاع المواطنين، ويمكن تقسيمها إلى أربع فئات أساسية، هي:

1- **القوى الداخلية الداعمة للإصلاح:** وتتمثل في زعماء وأعضاء هيئة الاتحاد الوطني، والناس البسطاء، والأدباء والمثقفين، والجماعات المُساندة للأفكار العروبية والوحدوية، والقوى الإصلاحية. كما تشكّل

البيئة الاجتماعية المواتية (المعلِّم، والبيئة المدرسية، والمجتمع) دعامةً للإصلاح المأمول.

2- **القوى الداخلية المناوئة للإصلاح:** وتتمثل في المستشار بلجريف رمز الاستعمار البريطاني، وأعوانه وركائزه من أعداء الشعب، وأفراد الطبقة الإقطاعية والرأسمالية، والطائفيين، وأعداء العروبة والإسلام، والانتهازيين الذين "ينشرون مبادئهم الهدّامة، ولا يقيمون وزناً لدينٍ أو قوميةٍ لأجل المال" (التاجر، 1373هـ، ص.4)؛ وثالوث التخلّف: الجهل والفقر والمرض، وأدوات الاستعمار الفكري.

3- **القوى التاريخية الخارجية المؤيدة للإصلاح:** وتتمثل في الحركة القومية العربية، مُمثلةً في قادة ثورة يوليو 1952، والشرائح الشعبية المُناصرة للزعيم جمال عبدالناصر، و"اليقظة الشعبية المُنظمة لدى الجماهير العربية ضد الحكم المزدوج: الاستعمار والحكم الأوتوقراطي الرجعي" (الجمالي، 1373هـ، ص.3)، وكذلك الأقلام الوحدوية والعروبية المُطالبة بالإصلاح الشامل ووحدة الشعوب العربية، والتجارب المُلهِمة للشعوب العربية، كثورة الزنج في البصرة في القرن الرابع الهجري "كأول محاولة اجتماعية للقضاء على نظام الاسترقاق، وأول ثورة للجماهير الإسلامية ضد الإقطاع" (الجمالي، 1371هـ، ص.7)، والتجارب الوحدوية الواعدة، كتجربة "اتحاد إمارات الخليج العربي"، الذي كان يُفترض أن يضمّ "الكويت والبحرين ومسقط ودبي والشارقة وقطر والإمارات الصغيرة، ويشكّل كياناً سياسياً قوياً ثابتاً، يُصبح عضواً في الجامعة العربية" (درويش، 1371هـ، ص.21).

4- **القوى التاريخية الخارجية المعادية للإصلاح:** وتتمثل في "السيادة الأجنبية، والحكومات الفاسدة، التي لا تهمّها رفاهية شعوبها"، وكذلك في السياسة البريطانية الاستعمارية التي تستهدف "حماية التجارة البريطانية، واستثمار وتأمين رؤوس الأموال"، والسياسة الأمريكية التي تقدم الإعانات المالية للحكومات الفاسدة (ثورنبرغ،

1372هـ، ص.16)، وكذلك أعداء الوحدة العربية، والخطر الشيوعي الذي يستغلّ تشريد الفلسطينيين من ديارهم للتوغّل في الأقطار العربية، وإيران التي تعاني من الحصار الاقتصادي لبريطانيا التي منعت الدول من شراء الزيت الإيراني؛ ومن ثم تدفعها الدول الديموقراطية إلى أحضان الشيوعية، وتدفعها روسيا للمطالبة بالسيادة على البحرين، مع أن "البحرين هي جزء من الوطن العربي ولم تكن يوماً تحت الحكم الفارسي" (الثقفي، 1371هـ، ص.12).

وهناك إسرائيل التي اغتصبت أرض فلسطين، وتسعى لبسط السيطرة اليهودية على كامل الأرض العربية، غير أن "النظام، ووضوح الهدف، وامتلاك النفس، والجرأة في التفكير والعمل كفيلة بدحر مدنيّة اليهود" (شرارة، 1373هـ، ص.23). وكذلك جامعة الدول العربية التي لم تبد موقفاً تضامنياً مع مطالب الإصلاح والحرية والمساواة في الدول العربية، حيث عبّر محمد علي الطاهر (1373هـ) عن ذلك قائلاً: "لم نسمع عن الجامعة المنسوبة إلى الدول العربية عملاً حازماً جديّاً مخلصاً غير التصريحات التي أفقدتنا فلسطين" (ص.10).

ومما تقدّم يتضح أن قوى الإصلاح في جزيرة البحرين قد استلهمت أفكار الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية من الثورات العربية التاريخية، كثورة الزنج في القرن الرابع الهجري، وتشرّبت أفكار الوحدة العربية من بوادر قيام اتحاد إمارات الخليج العربي في تلك الفترة، وحظيت بدعم الأصوات الوطنية المدعومة بأفكار ومبادئ الثورة المصرية الظافرة في عام 1952. كما أن تضارب نشاط القوى الداخلية المؤيدة للإصلاح مع نشاط القوى الخارجية المناوئة للإصلاح والوحدة العربية، مُمثلةً في الاستعمار البريطاني والأمريكي، وإسرائيل والحركة الصهيونية، التي كانت تسعى لبسط نفوذها على المنطقة العربية، قد ترك بصماته على مصير الحركة الإصلاحية ومآلاتها في البحرين.

فقد أدّت تصفية هيئة الاتحاد الوطني واعتقال زعمائها ومحاكمتهم بدعم مُستترٍ من قوى الاستعمار البريطاني المحلّي إلى ظهور تيارات يسارية سريّة

تهدف إلى "إدخال إصلاحات على أسس ديموقراطية إلى البلاد" (الرميحي، 1995، ص.403). كما دشن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، والمؤدِّي إلى إعلان استقلال البحرين في 14 أغسطس 1971 في عهد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (1961 – 1999)، مرحلةً جديدةً تمثلت في "إنهاء اتفاقيات الحماية البريطانية، ووضع مشروع دستور حديث متطوِّر للبلاد" (البحارنة، 2006، ص.76)، وافتتاح المجلس الوطني في عام 1973، وإنشاء مجلس الشورى في عام 1992.

وجاء وصول الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى سدّة الحكم في مارس عام 1999 خلفاً لوالده تدشيناً لمرحلةٍ سياسية جديدة، بدأت بإلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة، والإفراج عن الموقوفين السياسيين، وإقرار مشروع الميثاق الوطني بإجماع شعبي عارم، وتحوّل دولة البحرين إلى الملكية الدستورية، وتطوير نظام الحكم بالأخذ بنظام المجلسين: مجلس منتخب من قبل المواطنين، يتولّى المهام التشريعية، ومجلس آخر يعيّنه الملك لتقديم المشورة إلى الحكومة. فما حدث لم يكن مجرّد تغيير سياسي، وإنما هو تحوّل تام في طبيعة العمل السياسي والاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وإصلاح شامل على الصعيد السياسي المحلِّي.

المناقشة

تشير نتائج الدراسة بوضوح أن المفاهيم والآراء والأفكار التي تضمّنها الخطاب الإصلاحي، كما عبرّت عنه مواد مجلّة "صوت البحرين" في الفترة من (1950–1954)، قد مهّدت الطريق لإصلاحات شاملة في نظام الحكم والبنى المؤسّسية بالبحرين، وهي بذلك أصبحت تجسيداً فعلياً للمطالب التي طرحتها هيئة الاتحاد الوطني عام 1954. كما أبرزت الدراسة تفاعلاً بين المتغيِّرات الداخلية والخارجية في تطوّر حركة الإصلاح في جزيرة البحرين في تلك الفترة التاريخية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الإصلاحي تميّز بالوضوح والتحديد والحزم في طرح مطالب الإصلاح السياسي، واستخدم أساليب منطقية ومصادر مرجعية لتسويغها، إلا أن نتائج تحليل محتوى الخطاب تشير إلى أن هذا الخطاب كان يتأرجح تارةً بين الأفكار القومية والوحدودية، وتارةً أخرى بين التوجهات الإسلامية؛ ممّا يشير إلى عدم الاتساق في الطرح، وسيادة العفوية والضبابية في الرؤية.

ويمكن تفسير ذلك بعدّة أسباب، أبرزها غياب برنامج التغيير السياسي لدى الحركة الإصلاحية في جزيرة البحرين في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وعدم وجود أحزاب سياسية أو نقابات تدافع عن حقوق العمال والموظفين في ظل تسلّط السلطات الاستعمارية، ومخاوف الحكم الأمنية. يُضاف إلى ذلك ضعف احتكاك المثقفين والنخب المتعلّمة بالجماهير البسيطة، وعدم قدرة هذه النخب على صهر مكوِّنات القومية العربية التي كانت تروِّج لأفكارها في أوساطهم في الثقافة والهوية الوطنية، وعجزها عن تمييز الأصدقاء والأعداء، باعتبارها الشيوعية عدواً كالاستعمار.

ولا شك أن السجالات النظرية التي كانت مُحتدمةً في أوساط كُتّاب مجلة "صوت البحرين" حول الاستبداد والعدالة الاجتماعية والديموقراطية والإصلاح، والمشفوعة بتحليل نتائج التجارب السياسية للدول العربية الغربية، قد أسهمت في التنوير المعرفي والأيديولوجي للخط الإصلاحي، ووضعته على سكّة النهج السياسي المعتدل لتحقيق الديموقراطية والحرية والمساواة في البحرين، بعيداً عن العنف ومحاولات طأفنة المجتمع وتقسيمه، لكن المدة القصيرة لصدور المجلة، والمضايقات الأمنية التي تعرّضت لها في تلك الأثناء، لم تُسعفها في تجسيد رسالتها وأهدافها على أرض الواقع.

غير أن الأفكار والمفاهيم والرؤى الإصلاحية التي طرحتها المجلة على صفحاتها شكّلت نبراساً للأجيال اللاحقة من الشباب للكفاح من أجل استقلال البحرين، وعروبتها. وقد ألهمت نظام الحكم بضرورة التغيير والتوجّه نحو الإصلاح السياسي الشامل وحتميّته. ولكن هذا التغيير لم يتحقق بصورة فعلية إلا في نهاية القرن العشرين تقريباً، وتزامن ذلك مع عهد الملك الحالي حمد بن عيسى آل خليفة (1999) الذي أرسى قواعد المشروع الإصلاحي، ووضع البلاد في مصاف الممالك الدستورية؛ وبذلك منح العملية السياسية مضموناً جديداً، حيث لم يعدّ الإصلاح مجرّد محاولات ترقيعية أو ديكور لتزيين صورة مملكة البحرين في العالم، بل أصبح تغييراً جذرياً في الخطاب الإصلاحي السياسي.

المراجع

ابن ثابت. (1371هـ). الإصلاح إنشاء لا ترميم. *مجلة صوت البحرين، 10*، 3-4.

ابن ثابت. (1372هـ). ليس الخير في الواقع. *مجلة صوت البحرين، 11*، 3-5.

أبو غزلة، محمد عقلة. (2014). الأساليب الإقناعية والأشكال الصحفية للخطاب الديني في الصحافة الأردنية اليومية: "دراسة تحليلية". *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 10*(4)، 373–393.

الأزهري، رياض. (1370هـ). الوطنية المحبّة أساس في النهضة العربية. *مجلة صوت البحرين، 6*، 11.

آل خليفة، الشيخ عبدالله بن خالد، وأبا حسين، علي. (2005). *تاريخ آل خليفة في البحرين* (الجزء الثاني). مركز الوثائق التاريخية.

أوزي، أحمد. (2016). *منهجيّة البحث وتحليل المضمون*. مطبعة النجاح الجديدة.

الباكر، عبدالرحمن. (1965). *من البحرين إلى المنفى: "سانت هيلانة"*. دار مكتبة الحياة.

البحارنة، تقي. (1370هـ). القومية العربية في مهبّ الرياح. *مجلة صوت البحرين، 5*، 3–6.

البحارنة، تقي محمّد. (1998). *أوراق ملوّنة*. مكتبة فخراوي.

البحارنة، حسين محمد. (2006). *دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطوّر الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها*. دار الكنوز الأدبية.

بلقزيز، عبدالإله. (1998). *أسئلة الفكر المعاصر*. مطبعة النجاح الأيوبية.

بن علي، أحمد. (1371هـ). الإصلاح بين الثورة والتدرّج. *مجلة صوت البحرين*، 1، 21-23.

البوعينين، أحمد سعد عبدالله. (2014). التطوّر الإداري والوعي الثقافي والإصلاح السياسي في البحرين إبان حكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة: دراسة تحليلية وثائقية سياسية للفترة ما بين عامي 1900-1932. *مجلة الوثيقة، 33*(65)، 128–152.

الثقفي، أبو محجن. (1371هـ). نحن وإيران. *مجلة صوت البحرين، 8*، 11–12.

ثورنبرغ، ماكس. (1372هـ). مواجهة الحقائق القاسية في المعونة الأمريكية الخارجية. *مجلة صوت البحرين، 3*، 16-18.

الجابري، محمد عابد. (2005). *في نقد الحاجة إلى الإصلاح*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الجبوري، أحمد صالح، والجبوري، فتحي عباس. (2013). *تاريخ الخليج العربي*. دار الفكر.

الجمالي، أحمد محمد. (1371هـ). ثورة الزنج وأثرها على المجتمع. *صوت البحرين، 4*، 7-9

الجمالي، أحمد محمد. (1373هـ). معالم اليقظة الشعبية لدى الجماهير العربية. *صوت البحرين، 3 / 4*، 3-4.

الحادي، عيسى. (1370هـ). التعليم دعامة الإصلاح. *مجلة صوت البحرين، 5*، 30.

الحسناوي، عبدالرحيم. (2018). الوثيقة التاريخية مصدراً من مصادر التاريخ: دراسة نظرية نقدية. *مجلة بحوث، 20*، 1-17.

حسين، محمد خليل، وأحمد، عبدالغفور إبراهيم. (2012). *المدخل إلى طرق البحث العلمي*. دار زهران.

الخليفة، ميّ محمد. (1998). *سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي*. الموسّسة العربية للدراسات والنشر.

الخليفة، ميّ محمد. (1999). *مائة عام من التعليم النظامي في البحرين: السنوات الأولى للتأسيس*. الموسّسة العربية للدراسات والنشر.

درويش، حسين حيدر. (1371هـ). اتحاد إمارات الخليج العربي. *مجلة صوت البحرين، 4*، 21.

دويغر، محمد. (1370هـ). الوطنية الصحيحة هي الإصلاح. *مجلة صوت البحرين، 7*، 13–14.

رجواني، عبدالنبي. (2007). *حول إصلاح التعليم: مساءلة الخطاب ودعوة للاستشراق*. منشورات الزمن (الكتاب العشرون). مطبعة النجاح الجديدة.

الرميحي، محمد غانم. (1995). *البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي*. دار الجديد.

الزيدي، مفيد. (2005). *دولة البحرين من الإمارة إلى الملكيّة الدستورية*. دار أسامة.

السبع، وسام. (2016، نوفمبر 21). مجلة صوت البحرين وخطاب الخمسينيات. *جريدة الوسط* (البحرين).

سعيد، حسن. (2014، يوليو 26). الدور البريطاني من "الحماية" إلى "الإصلاحات الإدارية". *جريدة الوسط* (البحرين).

سيف الدولة. (1372هـ). حريتنا أثمن. *مجلة صوت البحرين، 6*، 3-5.

سيف الدولة. (1373هـ). لنعط الشعوب فرصةً. *مجلة صوت البحرين، 9 /10*، 3-4.

شرارة، عبداللطيف. (1373هـ). جرأة الفكر والمدنية الحديثة. *مجلة صوت البحرين، 8*، 21-23.

الطاهر، محمد علي. (1373هـ). مذبحة تونس وكوارث مراكش والجزائر. *مجلة صوت البحرين، 10/9*، 9–10.

عاقل. (1373هـ أ). وخزات عاقل: مطالبنا العادلة. *مجلة صوت البحرين، 8*، 52-54.

عاقل. (1373هـ ب). وخزات عاقل: في سبيل الإصلاح. *مجلة صوت البحرين، 10/9*، 18-19.

عبدالحميد، محمّد. (1992). *بحوث الصحافة*. عالم الكتب.

عبدالله، محمد أحمد، وزين العابدين، بشير. (2009). *تاريخ البحرين الحديث (1500–2002)*. مركز الدراسات التاريخية.

العبيدي، صلاح عريبي عباس. (2004). غرفة تجارة وصناعة البحرين. *مجلة الوثيقة، 23*(45)، 68–83.

العتيبي، تهاني سهل. (2019). تحليل الخطاب الصحفي: مُقاربة التحليل النقدي للخطاب في الصحف السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3*(9)، 114–138.

العريّض، عبدالكريم علي. (2006). *مدينة المنامة خلال خمسة قرون*. المؤسسة العربية للدارسات والنشر.

عليوي، هادي حسن. (1999). *الاتجاهات الوحدويّة في الفكر القومي العربي المشرقي (1918-1952)*. مركز دراسات الوحدة العربية.

غنيمات، عبدالرؤوف موسى، ونجادات، علي. (2014). اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح في غمرة الربيع العربي: دراسة تحليلية لعيِّنة من الصحف الأردنية اليومية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 11*(1أ)، 35-100.

فتى الحي. (1373هـ). هذا الوثن العجيب أو المُستبدّ العادل. *مجلة صوت البحرين، 7*، 26-30.

فرسخ، عوني. (1373هـ). أكفرُ بالمستبدّ العادل. *مجلة صوت البحرين، 2*، 22-25.

القاضي، عبدالعزيز بن محمد. (1373هـ أ). مرحباً بالمُستبدّ العادل. *مجلة صوت البحرين، 3 / 4، 7-10*.

القاضي، عبدالعزيز بن محمد. (1373هـ ب). الشورى بين الديموقراطية والاستبداد. *مجلة صوت البحرين، 9 / 10*، 14-17.

كمال، إبراهيم حسن. (1370هـ). الافتتاحية. *مجلة صوت البحرين، 1*، 4.

المحادين، عبدالحميد. (1989). *الهداية الخليفية: رجال وآفاق*. المطبعة الحكومية.

المحادين، عبدالحميد. (2003). *الخروج من العتمة: خمسون عاماً لاستشراف الأفق*. المؤسّسة العربية للدراسات والنشر.

محمد، علي دريول. (2016). الإصلاح في بلدان الخليج العربية: البحرين: دراسة حالة. *دراسات دولية*، 67، 1–13.

محمد، نورهان عبدالرؤوف. (2017). *الوحدة في الخطاب القومي العربي من 1955 إلى 1965: دراسة في ضوء التحليل النقدي للخطاب* [دراسة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

محمود، عبدالحميد. (1373هـ). هؤلاء الانتهازيون. *مجلة صوت البحرين، 5*، 3–4.

المحميد، عيسى حمد. (1372هـ). العدالة الاجتماعية. *مجلة صوت البحرين، 5*، 13.

المرباطي، محمد. (2013، يناير15). مقدّمات الوعي السياسي والنقابي في البحرين. *جريدة الأيام* (البحرين).

المردي، محمود. (1370هـ). هذه المجلة. *مجلة صوت البحرين، 1*، 15–16.

مرسي، كمال. (1373هـ). نريد ديموقراطية حرّة. *مجلة صوت البحرين، 6*، 24–26.

المزعل، شرف محمد علي. (2016). المسيرة التاريخية للمرأة البحرينية خلال القرن العشرين. *مجلة التربية، 41*، 42–51.

المزعل، شرف محمد علي. (2018). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مقرّر تاريخ البحرين الحديث والمواطنة في ضوء بعض المتغيِّرات. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 9*(1)، 45–64.

منيسي، أحمد. (2003). *البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطوّر السياسي والديموقراطي*. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

وكالة أنباء البحرين [بنا]. (2020، أكتوبر 12). *تعداد سكان البحرين يتخطّى 1.5 مليون نسمة في 2020*. الخليج أون لاين. استرجعت في 2021/8/25 من: http://khaleej.online/5Axn41

وهبة، نخلة. (2019). *الاهتداء إلى هواجس أهل "الهداية": قراءة مختلفة لتاريخ السنوات العشر الأولى من عمر "الهداية الخليفية"*. هيئة البحرين للثقافة والآثار.

Fairclough, N. (1995). *Media discourse*. Hodder Arnold.

Sternberg, R. (1997). *Thinking styles*. Cambridge University Press.

Talbot, M. (2007). *Media discourse: Representation and interaction.* Edinburgh University Press.

Wimmer, R., & Dominick, J. (1994). *Mass media research introduction*. Wadsworth Publishing Corporation.

د. شرف محمد علي المزعل، أستاذ مساعد في قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين. دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة بيروت العربية، لبنان، 2011. الاهتمامات البحثية: التحليل النقدي والأبعاد الثقافية للتاريخ الحديث.
الإيميل: salmezaal@uob.edu.bh

للاستشهاد:

المزعل، شرف محمد علي. (2023). الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين (1950-1954). *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 49* (190)، 189-222.
https://www.doi.org/10.34120/0382-049-190-006

To cite:

Al Mezaal, Sh. M. A. (2023). The reformist discourse in Bahrain in the Mid-Twentieth Century (1950-1954). Journal of *the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 49* (190), 189- 222.
https://www.doi.org/10.34120/0382-049-190-006